شناشيل

▪ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

أليس كذلك يا معالي الوزير؟

ربما اعتقد وزير التخطيط والتعاون الإنمائي علي يوسف الشكري انه يزف بشارة إلى الشعب العراقي بالإعلان عن أن وزارته قد وضعت الآليات لتوزيع ٢٥ في المئة من فائض العائدات النفطية على أفراد الشعب أجمعين خلال العام الحالي الذي لم يتبق منه سوى ثلاثة أشهر ونيّف.

للوهلة الأولى قد يسيل لعاب البعض لهذا الإعلان، وبخاصة الناس الرازحين تحت خط الفقر الذين يشكلون نحو ٢٥ في المئة من سكان بلاد النفط والغاز والأنهار والأهوار والبحيرات والآثار والعتبات والفوسفات والقار والتمر والجوز والمن والسلوى والتين والعنب والتفاح والبرتقال والنارنج والألوبالو والحنطة والشعير والركي والبطيخ ..... حتى ينقطع النفس!

لكن غير هؤلاء سيدركون أن وزير التخطيط إنما يتحدث عن فتات، فقد كان واضحاً في القول إن ما سيوزع هو فائض الواردات النفطية، وهذا الفائض لا يشكل إلا نسبة ضئيلة من مجموع الواردات التي يمكن أن تصل هذا العام إلى ١٠٠ مليار دولار، فالفائض هو ما يتبقى بعد تنفيذ العجز في الموازنة العامة للدولة، وهذا العجز ملازم لكل موازنة، وإن فاض شيء بعد تنفيذ العجز فلربما تُعاد معه نكتة العام الماضي عندما وزعت الحكومة تحت ضغط التظاهرات الشعبية المجيدة مبلغ ١٥ ألف دينار لمرة واحدة (قيمة نفر ونص كباب سفري) فيما أبقت على كمية الحصة التموينية القليلة ونوعيتها الرديئة على حالها بخلاف مطلب المتظاهرين بزيادة الكمية وجعل النوعية مما يصلح للاستهلاك البشري.

فضلاً عن هذا فان الوزير الشكري وضعنا مقدماً، وهو يعلن عن البشارة، بإزاء أحجية لن يفك طلاسمها أعظم المنجمين والسحرة. وهي تتعلق بمن ستوزع عليهم مبالغ الفائض من العائدات النفطية. هل هم المدونون في البطاقة التموينية؟ الوزير قال بلسانه (الزميلة "الصباح" أمس) إن هذا لن يكون عادلاً فـ "الكثير من المستلمين لمفردات البطاقة التموينية هم غير مستحقين لها" (لم يقل في المقابل ان بعض المستحقين غير مدرجة أسماؤهم وعائلاتهم في سجلات البطاقة). كما انه أكد ان الآلية الثانية الممكنة لتوزيع فوائض العائدات النفطية بالاعتماد على الضمان الاجتماعي غير عادلة هي الأخرى لأنها بحسب ما قال "فيها محاذير عديدة على اعتبار أن هناك من يستحق هذا الراتب ولم يحصل عليه وهناك من غير المستحقين ويحصلون على الراتب".

الوزير الشكري لم ينس أن يختم تصريحه بالإعراب عن أمله في "أن تصل نسبة الـ٢٥ في المئة من فوائض واردات النفط الى مستحقيها".. كيف؟ الوزير يتركنا في حيص بيص، وقد يقترح البعض عليه اعتماد آلية (الطرة كتبه) لاعتماد إحدى الآليتين، ولكن من أين لنا بالعملة المعدنية؟ ثمة آلية هي الأمثل والأسلم والأصح، لأنها تحقق العدالة تماماً، لم يشر إليها الوزير من قريب أو بعيد مع انه أكثر الناس معرفة بها وبجدواها وبحاجة البلد الماسة اليها في الف مجال ومجال.. ألا وهي الإحصاء السكاني العام المؤجل لأسباب محض سياسية.

أعرف أن الإحصاء ليس في وارد الحكومة الآن، ولهذا أقترح عليه أن يقترح على الحكومة صرف النظر عن توزيع النسبة البائسة المعلن عنها وإنفاق أموالها في مجال نافع، كالكشف عن الفاسدين والمفسدين في الحصة التموينية والضمان الاجتماعي، فمن غير المعقول أن نوزع فوائض نفطية، حتى لو كانت ضئيلة، على بعض الشعب فيما بعضه الآخر لا يحصل على حصته التموينية ولا على تخصيصاته الاجتماعية.

أليس كذلك يا معالي الوزير؟

بعد هروب أكثر من خمسة وزراء إلى "دولهم"

النزاهة تخيّر المسؤولين: إما إسقاط الجنسية المكتسبة أو الاستقالة

دعت لجنة النزاهة النيابية، جميع الوزراء ووكلاء الوزراء والنواب والمستشارين الذين يمتلكون الجنسية المكتسبة إلى إسقاطها بأسرع وقت ممكن، لافتة إلى أن بعض المسؤولين يستخدمون الجنسية المزدوجة كحصانة لهم في سرقة أموال الشعب والهرب الى الخارج والاحتماء بالدول التي منحتهم هذه الجنسية.

وطالبت اللجنة الكتل السياسية بسن قانون يحد من ظاهرة الهروب والسرقة معاً، كاشفة ان هناك خمسة وزراء قد هربوا خارج البلاد ولن يتمكن القضاء من محاسبتهم، مشيرة الى "ان من لديه اعتراض على اسقاط جنسيته المكتسبة عليه الذهاب الى الدولة التي منحته تلك الجنسية ليتبوأ المناصب هناك".

□ بغداد/محمد صباح

وطالب العلواني وهو نائب عن القائمة العراقية، مجلس الوزراء والبرلمان بتفعيل المادة (١٨) من الدستور في اسرع وقتت ممكن، كاشفا عن "ان الاحزاب التي لديها مناصب في الدولة العراقية ومسؤولين كباراً وعلى وجه التحديد الأحزاب التي بيدها زمام أمور الدولة سبب إعاقة تفعيل هذه المادة الدستورية".

هذا واعتبر النائب عثمان الجحيشي، "أن مكتسبي الجنسية يستخدمونها كحصانة لهم من اجل سرقة اموال الدولة والهرب بها إلى الدول التي منحتهم هذه الجنسية"، داعيا جميع الكتل السياسية إلى تضافر الجهود من اجل إقرار قانون يحد من ازدواج الجنسية لدى أي مواطن يتبوأ منصبا حكوميا".

وقال الجحيشي لـ"المدى" إن لجنة النزاهة النيابية ناقشت اليوم الأحد (أمس) تفعيل المادة (١٨) من الدستور الفقرة رابعا التي تلزم أي مواطن يتسلم منصباً حكومياً سواء أكان برلمانيا أم وزيرا او وكيل وزير او مستشاراً ولديه جنسية مكتسبة أن يقدم تنازلا عن جنسيته المكتسبة"، مشيرا إلى "أن هذه مواد دستورية صوت عليه الشعب قبل سبع سنوات، مستغربا عدم تنظيم ذلك بقانون لحد الآن".

واضاف "ان هناك وزراء ونوابا ووكلاء وزراء ومستشارين لديهم اكثر من جنسية وهم يستخدمونها لسرقة أموال الشعب والهرب بها خارج البلاد"، لافتا إلى "ان هروب الكثير من المسؤولين سيشجع الآخرين على الهرب أيضاً".

وأعلنت لجنة النزاهة في مجلس النواب، في شهر حزيران الماضي أن السلطة القضائية أصدرت حكما غيابيا على وزير التجارة السابق عبد الفلاح السوداني بالسجن سبع سنوات بتهمة الفساد، إلا ان القضاء لم يتمكن من إحضاره.

وبشأن الآلية التي تمكن الدولة من معرفة من اسقطوا جنسياتهم المكتسبة، أجاب عثمان الجحيشي "أن الآلية التي ستتبع لمعرفة الاشخاص الذين اسقطوا جنسياتهم تتم عن طريق مخاطبة السفارات العراقية في تلك الدول المعنية ومساءلتها بالطرق الرسمية عن طريق وزارة الخارجية"، موضحا "ان البعض منهم يدعي انه اسقط الجنسية او قدم طلبا بهذا الخصوص".

مجلس النواب.. (أرشيف)

الشرطة الأميركية تستنطق صانع الفيلم المسيء للإسلام

□ عن: الغارديان البريطانية

أجرت الشرطة الأميركية مقابلة مع ناكولا باسيلي ناكولا –٥٥ سنة– لكنها لم تعتقله او تلقي القبض عليه بتهم احتيال. كما سبق ان صدر امر في حزيران ٢٠١٠ يحذر ناكولا من استخدام هويات مزورة.

من جانبهم استنكر المسؤولون الاميركان، بينهم وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون، مضمون الفيلم واعتبروه محاولة لتشويه سمعة ديانة عريقة بأكملها. الا ان التصريحات لم تفعل الكثير لتهدئة موجة الاحتجاجات وأعمال الشغب، فعلى مدى الايام القليلة الماضية ذكرت التقارير ان التظاهرات عمت العراق وإيران والبحرين وأفغانستان واليمن ومصر والقدس والضفة الغربية وكشمير وماليزيا واندونيسيا ونيجيريا. أما في تونس فقد استهدف المحتجون السفارة الأميركية واحرقوا مدرسة أميركية في العاصمة، وفي السودان أشعل المحتجون النار في السفارة الالمانية بالاضافة الى استهداف مواقع دبلوماسية غربية أخرى. سادت ايام الشغب مدن شمال افريقيا و الشرق الأوسط إلا أنها أصبحت أكثر هدوءا خلال يوم السبت.

في الوقت نفسه استمرت تداعيات الفيلم في الولايات المتحدة تزامنا مع أعمال العنف في الخارج، فقد سبّب موت السفير الأميركي في ليبيا –كريس ستيفنز– صدمة للمؤسسة السياسية الاميركية وعرّض السياسة الخارجية الأميركية للخطر وسط انتخابات ساخنة على الرئاسة الأميركية. استخدم أوباما لهجة شديدة ووعد في خطابه الاذاعي الأسبوعي يوم السبت بجلب المهاجمين امام القضاء ، "في الوقت الذي ننعى فقدانهم فعلينا إرسال رسالة واضحة وحازمة للعالم: أولئك الذين هاجموا مواطنينا لن يهربوا من العدالة، ولن نتردد في مطاردتهم، ولن نسمح لأي كان ان يزعزع عزيمة الولايات المتحدة الأميركية". مع ذلك فقد شارك اوباما في استنكار مضمون الفيلم حيث قال "لقد أوضحت بأن الولايات المتحدة تكن احتراما كبيرا لكل الأديان، و نحن مع حرية الأديان ونرفض الانتقاص من أية ديانة بضمنها الإسلام".

يبدو أن الفيلم استخدم ممثلين ذكروا انهم ليست لديهم فكرة بأنهم يشاركون في فيلم معاد للإسلام، وان اللغة المسيئة قد أضيفت إلى الفيلم فيما بعد. في تموز ظهر مقطع من الفيلم لمدة ١٤ دقيقة على يوتيوب، إلا انه لم يؤجج غضبا واسعا إلا في الأسبوع الحالي عندما تم الترويج له من قبل مسيحيين متطرفين يضمرون الكراهية للإسلام في الولايات المتحدة، ثم جرى بثه في مصر من قبل ناشطين إسلاميين.

يبدو أن ناكولا له سجل إجرامي، حيث تم اعتقاله في حزيران ٢٠٠٩، وبعد عام اتهم بالاحتيال على احد المصارف الا انه انكر التهم الموجهة إليه واطلق سراحه من السجن الفيدرالي في حزيران ٢٠١١ بعد قضاء فترة ٢١ شهرا في السجن حسب السجلات الفيدرالية. في جلسة الاستماع لتلك القضية سعى المدعي العام الى سجنه مدة أطول متهما اياه بإساءة استخدام هويات أقربائه من اجل فتح حسابات ائتمان مزورة بلغ عددها ٦٠٠ حساب. قال دفاعه بأنه انخرط في تلك الجريمة بعد فقدانه لعمله في محطة للغاز واضطراره للعمل في نهاية الأسبوع مقابل القليل من الدولارات من اجل اعالة أطفاله ووالده المريض. اعتذر ناكولا خلال محاكمته وقال محاميه بأنه تعلّم الدرس و لن يكرر ذلك، وأضاف "لقد وصلته الرسالة ولا أتصور انه سيفعل شيئا أكثر حماقة مما فعله".

■ ترجمة عبدالخالق علي

التظاهرات التي خرجت ضد الفيلم المسيء للرسول.. (وكالات)

تُعيقه مشاكل قومية ومالية

التعداد السكاني يراوح مكانه منذ سنتين

□ بغداد/ وائل نعمة

مجلس النواب الميزانية المخصصة للتعداد في عام ٢٠١٢ وهي كانت من ضمن الأموال المدورة من ميزانية ٢٠١١".

ويتأمل الهنداوي أن يشهد العام القادم حلا لقضية التعداد السكاني شريطة أن تتوفر الميزانية الملائمة لإطلاق المشروع.

إلى ذلك أعلن وزير التخطيط وجود معوقات تحول دون إجراء التعداد السكاني العام في البلاد.

وقال علي الشكري في تصريحات صحفية تابعتها المدى ان "الوزارة أعلنت مرارا استعدادها لإجراء التعداد السكاني ولكن هناك امورا تحول دون إجرائه أهمها ما يتعلق بالتخصيصات المالية".

يذكر أن آخر إحصاء سكاني أجري في العراق خلال العام ١٩٩٧، أظهر أن عدد سكان العراق يبلغ نحو ١٩ مليون نسمة في كافة مناطق البلاد ما عدا محافظات إقليم كردستان، حيث قدر مسؤولون في حينها أعدادهم بثلاثة ملايين مواطن.

ويتفق معنيون على ألاّ نهضة وتنمية في العراق دون إحصاءات علمية رصينة، ومن شأن تعداد للسكان جديد حل المشاكل التي لها علاقة بالموازنات المالية والتخصيصات، فضلا عن دقة تمثيل المحافظات ومجالسها واحتياجاتها، ورسم الخطط المستقبلية والتنموية لمواجهة تحديات كبيرة أحدها مستوى الفقر الذي يسجل أرقاما مقلقة كما قال يونادم كنا خلال اتصال اجرته معه اذاعة العراق الحر.

وكان رئيس لجنة العمل والشؤون الاجتماعية في مجلس النواب يونادم كنا كشف في وقت سابق عن ان سبب تأجيل التعداد السكاني المتكرر كان ولا يزال مرتبطا بموضوع المناطق المتنازع عليها والمادة ١٤٠ الدستورية المثيرة للجدل.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي اكد في وقت سابق أن الحكومة ملتزمة بإيجاد التوافقات لتنفيذ التعداد السكاني، مبيناً أنه "لا يمكن بناء دولة حقيقية قائمة على أساس علمي إلا بإيجاد تعداد عام للسكان وإحصاء شامل لكل القدرات والإمكانات".

وتم تأجيل إجراء الإحصاء العام للسكان الذي كان من المقرر إجراؤه في العام ٢٠٠٧ بسبب سوء الأوضاع الأمنية، إلى تشرين الأول من عام ٢٠٠٩ ليتم تأجيله مرة أخرى بسبب مخاوف من تسييسه، حيث عارضت جماعات عراقية عدة إجراءه في المناطق المتنازع عليها مثل مدينة كركوك التي يسكنها العرب والكرد والتركمان وتضم حقولا نفطية كبرى، فضلا عن مناطق متنازع عليها بين العرب والكرد في مدينة الموصل والتي تضم سكاناً من ديانات ومذاهب متنوعة كالمسلمين والإيزيديين والشبك والمسيحيين، تحسبا من أن يكشف هذا التعداد عن تركيبة سكانية من شأنها أن تقضي على طموحات البعض السياسية.

يذكر أن آخر إحصاء جرى في العراق خلال العام ١٩٩٧، أظهر أن عدد سكان العراق يبلغ نحو ١٩ مليون نسمة في كافة مناطق العراق ما عدا محافظات إقليم كردستان، الذين قدر مسؤولون في حينها أعدادهم بثلاثة ملايين مواطن.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
المدير العام
غادة العاملي
نائب رئيس التحرير
عدنان حسين
مدير التحرير
علي حسين
سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي
المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون